



مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة العدل والحريات

(أرقام وبيانات)

برسم السنة المالية 2012

المشاريع المبرمجة في إطار مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل والحريات برسم سنة ٢٠٢٢

□- ميزانية التسيير (أهم النفقات المبرمجة داخل فصل المعدات والنفقات المختلفة):

أ- مساهمات وإعانات وإشتراكات ويتعلق الأمر على الخصوص ب:

المعهد العالي للقضاء

□□, □□□.□□□.□□□, □□ درهم؛

المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية

□□, □□□.□□□.□□□, □□ درهم؛

الجمعيات الحقوقية الغير الحكومية

□□□□□□□□□□ □□ درهم؛

مركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض

□□, □□□.□□□, □□ درهم(*)؛

الودادية الحسنية للقضاة

□□□□□□□□□□ درهم؛

ودادية موظفي العدل

□□□□□□□□□□ درهم؛

جمعية المحاكم العليا المستعملة للغة الفرنسية

□□□□□□□□□□ درهم؛

مجلس وزراء العدل العرب

□□□□□□□□□□ درهم؛

الجمعية الدولية للمحاكم العليا الإدارية

□□□□□□□□□□ درهم.

(*) بالإضافة إلى تسبيق وزارة الاقتصاد والمالية مبلغ □□□□□□□□□□ درهم كنفقات الاستغلال لمركز النشر والتوثيق القضائي

بمحكمة النقض

ب- نفقات أخرى متعلقة بالسير العادي للمحاكم من أهمها:

- 42.040.000,00 درهم، لتصفية مستحقات الاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- 28.000.000,00 درهم، لتصفية مستحقات الشيات والطابع البريدية؛
- 20.000.000,00 درهم، لتصفية مستحقات الماء والكهرباء؛
- 33.400.000,00 درهم، لتصفية تعويضات التنقل داخل المملكة،
- 8.229.500,00 درهم، لتصفية المصاريف القضائية في الميدان الجنائي؛ (*)
- 4.000.000,00 درهم، لتصفية مصاريف طبع الأحكام والقرارات القضائية؛
- 4.000.000,00 درهم، لتصفية تعويضات المهمات بالخارج؛
- 3.000.000,00 درهم، لتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية الصادرة في مواجهة وزارة العدل والحريات؛
- 2.544.900,00 درهم، كتعويضات للمفوضين القضائيين في الميدان الجنائي؛
- 2.000.000,00 درهم، لتصفية مصاريف الإيواء والإطعام؛
- 1.320.100,00 درهم، لتصفية مصاريف تأمين المحاسبين؛
- 850.000,00 درهم، لتصفية الإعانة الاستثنائية للحج.

(*) يتعلق الأمر بمصاريف ترحيل المعتقلين والخبراء والتراجمة والشهود...

ج- الصفقات المبرمجة في إطار ميزانية التسيير

36.000.000,00 درهم؛	شراء عتاد وأثاث ولوازم المكتب
24.500.000,00 درهم؛	شراء عتاد المعلومات والبرامج
16.000.000,00 درهم؛	اكتراء البنايات الإدارية
5.000.000,00 درهم؛	مصاريف الأمن و الحراسة وتنظيف المباني الإدارية
3.000.000,00 درهم؛	مصاريف نقل الأموال والقيم
3.000.000,00 درهم؛	شراء لباس القضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط
2.200.000,00 درهم؛	مصاريف صيانة واصلاح المباني الإدارية
8.500.000,00 درهم.	مصاريف التداريب والتكوين

□ - ميزانية الإستثمار :

بلغت الإعتمادات المفتوحة ما مجموعه **524.000.000,00** درهم منها **324.000.000,00** درهم كاعتمادات الأداء لسنة **2012** و **300.000.000,00** درهم كاعتمادات الالتزام برسم السنة المالية **2013**.

أ- أهم الصفقات المبرمجة مركزيا في إطار ميزانية الاستثمار

- 50.000.000,00 درهم، لبناء قصر العدالة بالرباط (الأشغال الكبرى)؛
- 50.000.000,00 درهم، لبناء قصر العدالة بفاس (الأشغال الكبرى)؛
- 55.000.000,00 درهم، لبناء قصر العدالة بمراكش (الأشغال الكبرى)؛
- 52.000.000,00 درهم، لبناء المحكمة الابتدائية بمكناس (الدراسات والأشغال الكبرى)؛
- 60.000.000,00 درهم، لبناء المحكمة الابتدائية بالصويرة (حصة واحدة)؛
- 42.000.000,00 درهم، لبناء المحكمة الابتدائية ببرشيد (حصة واحدة)؛
- 25.000.000,00 درهم، لبناء المحكمة الابتدائية بسيدي إفني (حصة واحدة)؛
- 35.000.000,00 درهم، لبناء المحكمة الابتدائية بين أحمد (حصة واحدة)؛

أ- أهم الصفقات المبرمجة مركزيا في إطار ميزانية الاستثمار (تابع)

- 40.000.000,00 درهم، كغلاف تقديري لبناء المحكمة الابتدائية بتازة (تم تفويض بنائها للشركة العامة العقارية)؛
- 34.000.000,00 درهم، كغلاف تقديري لبناء المحكمة الابتدائية بطنجة (تم تفويض بنائها للشركة العامة العقارية)؛
- 29.000.000,00 درهم، كغلاف تقديري لبناء المحكمة الابتدائية بطاطا (تم تفويض بنائها للشركة العامة العقارية)؛
- 34.000.000,00 درهم، كغلاف تقديري لبناء قسم قضاء الأسرة بالرباط (تم تفويض بنائه للشركة العامة العقارية)؛
- 30.000.000,00 درهم، لتوسعة مركز الأرشيف بسلا؛
- 10.000.000,00 درهم، لتزويد المحاكم بالمكيفات الهوائية.

كما سيتم تفويض مجموعة من الاعتمادات المالية للمديريات الفرعية لإنجاز مجموعة من المشاريع جهويا.

□- المشاريع المبرمجة في اطار الحساب المرصد لأمر خصوصية المسمى "الصندوق الخاص لدعم المحاكم":

تم تخصيص 280.000.000,00 درهم كتسبيق وزارة الإقتصاد و المالية

أ- أهم النفقات المبرمجة بميزانية الحساب الخاص بدعم المحاكم

- 80.000.000,00 درهم، لتصفية التعويضات الجرافية لموظفي هيئة كتابات الضبط؛
- 40.000.000,00 درهم، لتصفية التعويضات الخاصة لموظفي هيئة كتابات الضبط؛
- 27.000.000,00 درهم، لشراء لوازم العتاد التقني والمعلوماتي؛
- 10.000.000,00 درهم، لشراء عتاد وأثاث المكتب؛
- 3.000.000,00 درهم، لشراء لوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق.

ب- أهم الصفقات المبرمجة مركزيا في إطار الحساب الخاص بدعم المحاكم

- 182.000.000,00 درهم، ككلفة تقديرية لتأهيل بناية محكمة النقض وتوسعتها؛
- 94.000.000,00 درهم، لبناء المعهد العالي للقضاء (الدراسات والأشغال الكبرى)؛
- 10.000.000,00 درهم، لتقوية أنظمة ضبط الولوج للمحاكم؛(Gestion du Contrôle d'accès)
- 10.000.000,00 درهم، لتقوية آليات الأمان بالمحاكم.(La sécurité des bâtiments administratif).

ج- أهم الصفقات المبرمجة في إطار الحساب الخاص على المستوى الجهوي

سيتم تفويض مجموعة من الاعتمادات المالية للمديريات الفرعية لإنجاز مجموعة من المشاريع جهويا من أهمها:

40.000.000,00 درهم، لبناء المحكمة الابتدائية باليوسفية؛

27.000.000,00 درهم، لبناء مركز القاضي المقيم بتنغير؛

24.000.000,00 درهم، لبناء مركز القاضي المقيم بطرفاية؛

18.000.000,00 درهم، لبناء مركز القاضي المقيم بشيشاوة؛

15.000.000,00 درهم، لبناء المحكمة الابتدائية بزاكورة؛

15.000.000,00 درهم، لبناء مركز القاضي المقيم بتارجيست؛

10.000.000,00 درهم، لبناء مركز القاضي المقيم بكلميمة؛

6.000.000,00 درهم، لبناء قسم قضاء الأسرة بالفقيه بن صالح؛

6.000.000,00 درهم، لبناء مركز القاضي المقيم بقلعة مكونة؛

6.000.000,00 درهم، لتهيئة المحكمة الإدارية بالدار البيضاء؛

6.000.000,00 درهم، لتهيئة المحكمة الابتدائية بأنفا؛

4.000.000,00 درهم، لبناء قسم قضاء الأسرة ببن سليمان.

□- الحساب المرصد لأمر خصوية المسمى "صندوق التكافل العائلي":

160.000.000,00 درهم كتسبيق وزارة الإقتصاد والمالية لصندوق التكافل العائلي؛

تم تحويل مبلغ 40.000.000,00 درهم لفائدة صندوق الإيداع والتدبير قصد تفعيل وأجراء صندوق

التكافل العائلي.

أما بخصوص الجهود المبذولة في المجالات التالية:

المراقبة؛

الإصلاحات المالية؛

التحصيل والتدبير المالي للمحاكم؛

اللاتمركز الإداري والمالي.

فإن الوزارة رهن إشارة السادة ممثلي الأمة لتقديم كل التوضيحات والشروحات اللازمة بشأن ما تقوم به في مجال تتبع ومراقبة مداخل محاكم المملكة؛ بالإضافة إلى مدى تقدم أورش الإصلاحات المتعلقة بالمجال المالي خاصة ما يرتبط بتدبير الميزانية الفرعية لقطاع العدل بالاعتماد على النتائج بدل الوسائل، ومراجعة المنظومة المحاسبية لمحاكم المملكة؛ كما تحرص الوزارة على الانخراط في تفعيل المخطط الذي وضعتة في مجال الجهوية الموسعة وذلك عن طريق تفويض مجموعة من الاختصاصات المركزية إلى المصالح الخارجية التابعة لها.